

البشرى في تطوره الفكري

دين ودولة للأستاذ محمود تيمور بك



يخوض الناس في حديث الدين متنازعين يتساءلون :

هل هو عقيدة روحانية وشرعية عمرانية مما ؟

أينظم الدين علاقة المرء بربه ، وينظم كذلك علاقة الناس بعضهم ببعض فيما يضطربون فيه من وسائل الميئس وشؤون الاجتماع ؟

والناس قاطبة مؤمنون بأن الدين عقيدة تسمو بالنفوس إلى الله ، والكنهم مختلفون في أنه مع ذلك قانون للمجتمع ودستور للدولة

والهاتفون بأن الدين شرعية ودستور يلتزمون برهان ذلك فيما سن الدين من أوضاع تحكم مرافق الناس ومصالحهم جميعا ، ويرون في هذه الأوضاع قواعد جامعة صالحة لكل زمان ومكان ، خليفة أن تقوم عليها سائر القوانين والأحكام

والقائلون بقصر الدين على معاني التعبد ، يريدون للناس أن يكونوا أحرارا فيما يتخذون من أنظمة للتمايش ، مستهدين في ذلك حاجة العصر ، وطابع الزمن ؛ مسيرين موكب المجتمع

والرأى عندي أن مثل هذا النزاع لا يقوم في أمة إلا إذا كانت من أمر نفسها على قائق ... لا هي متدينة موصولة بدينها فتسكن إليه ، وتهتدى في عامة شأنها به ؛ ولا هي قد تخلت عن الدين جملة ، فتركن إلى أن تتخذ املاقتها الاجتماعية ضوابط من قانون مصنوع

لا خلاف على أن الأمة المثالية هي التي تكون مصدر السلطات ، وهي التي تحكم نفسها بقانون مستمد من خصائصها ملائم لما يشيع فيها من عادة وعرف ، يحقق لرغبة مجموعها فيما يستقدون أنه خير وير وسلاح . فإذا لم يكن قانون الأمة على هذا النحو من موافقته لنفسيتها ، ومطابقته لمصلحتها ، فهو قانون مفترى عليها ، لا بقاء له فيها

وإذن فالقانون لا منبع له إلا الأمة فيما يكون لها من مستوى فكري واقتصادي واجتماعي ، وفيما يكون لها من صيغة نفسية وطابع شخصي ، وفي هذا القانون الذي يحكمها تتجمع صفوة ما تتميز به من أخلاق وعادات وتقاليد ، فإذا هو مرآة لها ، تجلوه وجهة نظرها في الحياة ، ومبلغ فهمها لما هو خير وحق وعدل

زعماء لا مزية فيه أن الإيمان إذا استبطن النفوس ، لم يلبث أن يوطئها على هداه ، ومتى رسخ الاعتقاد انقادت العقول طوعا له . وليست مظاهر الحياة في كل أمة إلا ميزانا أمين لما يعمر جوانبها من إيمان ، ومقياسا دقيقا لما يرسخ فيها من اعتقاد

وما دام الدين إيمانا عميقا وعقيدة روحانية تأخذ الناس بألوان من تقاليد وأوضاع ، وما دامت هذه الأوضاع والتقاليد ذات أثر بالغ في سلوك الناس أفرادا وجماعات ، فلا منجاة للقانون من التأثير بالدين ، والاصطباغ بصبغته ؛ فإن قانونا يتشكل بروح الأمة لا بد أن يسرى إليه ما يسرى في جوانب تلك الأمة من خصائص الدين ، فيقدر ما يسكن في النفوس من هذه الخصائص يظهر الأثر وانحما في روح القانون

فإذا قم القانون من قوانيننا التي يجري بها العمل في المجتمع الحاضر أنها تجانب تماثيل الدين بقدر يسير أو بقدر جسيم ، وإذا طمع الطامحون إلى تضيق دائرة الفروق بين الدولة

والدين ، فليضطروا بآدى بدء :

أنى هذه القوانين تمثيل صحيح لحاجات البيضة التى يندرج فيها مجموع الأمة ؟ وهل هى تطبيق سليم للبادئ العامة التى يزكها أهل الراى ، وتنزل من موافقتهم منزلة الإجماع ؟ فإن استبان لهم أن القوانين منقوصة الحظ من صحة التمثيل ، وسلامة التطبيق ، فليعمدوا إلى تعديلها وإصلاحها بالوسائل المشروعة التى يجرى بها التعديل والإصلاح

وأما إن وجدوها سليمة صحيحة ، من حيث مسيرتها لحاجات الأمة ، وطبائع المجتمع الحاضر ، فليعلموا إذن أن هذه القوانين لا تجانب تعاليم الدين بغير وعدوانا ، ولكن لأن الأمة هى التى بصفت استشعارها لهذه التعاليم ، فهم تجانبها على عمد أو على غير عمد

فليقولوا فى غير مواردنا نحن الذين أخذنا من الدين قشوراً وظواهر ، وإننا نحن الذين آمننا به رسوماً وأسماء ، فأما أغلب مبادئ الدين وتعاليمه الوثيقة الصلة بنواميس العيش وحقائق الاجتماع ، فقد ظلت بميدة عنا ، أو خافية علينا ، فلم نشعر لها فى مجموعتنا بذلك الأثر الذى ينفذ صيفته على حياتنا العملية ، ولم يكن لنا إلهام منها فيما نتخذ من دستور ، وما نصطنع من قانون

واعلم السر فى ذلك أن أغلب المبادئ والتعاليم التى رسمها الدين ، لينظم بها المجتمع فى أسواق الحياة ، يستأثر بعلما وفر من رجال الشرع ، ويتخذونها موضوع درس وتلقين فى حلقات الدرس والتلقين ، وهى محجوزة لهم ، مخصوصة بهم ، يتملونها فيما بينهم لأغراض دراسية محضة لا صلة بينها وبين دنيا الواقع ومشهود الناس . فكان هذا الدين قسمة بين أهليه : فهو للجهة عريقة يتمدون بها وحسب ، وهو لبعض الناس شريعة دراسية يتلقاها تلميذ عن أستاذ فى مقام التعليم

فمن شاء أن يكون لادين سلطان على القانون ، فليجمل لادين سلطانا على الأمة فى مجموعها ، وليث فى نفوسها العامة مبادئ

الشريعة وتعاليمها ، حتى يستشعر الناس أن هذا الدستور الدينى أنظمة حيوية عملية يقوم على دعائمها صرح المجتمع ، وحتى نطمئن العقول والقلوب إلى أن اصطناع هذه الأنظمة لا يصعد عن مسيرة الحضارة فى ركبتها السيار . ويومئذ لا تسكون القوانين إلا ظلا لهذا الإيمان والاطمئنان على محو طبيعى لا تكلف فيه ولا افتئات ولا استكراه

والدولة فى جوهرها يتمثل كيانها فى قوانينها التى هى نابعة من عرف الأمة وروحها وخصائصها ، والتى هى صورة صادقة لبلبل ما تنطوى عليه نفسية الأمة من إيمان بالدين ، وفهم لمبادئه ، واستشعار لتعاليمه ، ولكل أمة مقدار كبير أو صغير من ذلك الإيمان والفهم والاستشعار . وإذن لا بد أن تتأثر الدولة بقدر ما تتأثر به تلك القوانين ، فإنه لا دين بلا دولة ، ولا دولة بلا دين

محمود نيمور

إعلان

بمعلن تقفيس مشروعات رى
وسط الدلتا بطنطا بأنه تقرر
تأجيل فتح مظاريف جلسة ظهر
يوم ٢٨ - ٢٢ - ١٩٥٠ عن عملية
الأعمال الصناعية لإنشاء قنطرة إضافية
لعم بحر الملاح الجديد وقنطرة قمر
الجنايصة الأولى اليسرى له وإنشاء
منازل البحارة لبلوليس بحر الملاح
إلى جلسة ظ - ٤ يوم الثلاثاء
٩ يناير سنة ١٩٥١ ٧١٢٨